الأمم المتحدة

S/AC.52/2011/27

مجلس الأمن

Distr.: General
7 July 2011
Arabic
Original: English/Chinese

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية العربية الليبية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه تقرير الصين عن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) (انظر المرفق).

110811 080811 11-43468 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)

١ - نظرا للظروف الخاصة في ليبيا، ومراعاة لشواغل ومواقف البلدان العربية والأفريقية، تؤيد الصين اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٩٧٠ (٢٠١١). وقد دأبت الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، على تنفيذ قرارات المجلس بشكل مسؤول تُراعى فيه أمانة الضمير، ووضعت آليات وممارسات تنفيذية فعالة في هذا الصدد. وإثر اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أصدرت وزارة خارجية الصين تعميما طلبت فيه من جميع وزارات الدولة ولجانها وكذلك حكومات جميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات والمنطقتين الإداريتين الخاصتين لهونغ كونغ وماكاو تنفيذ أحكام القرار بأمانة ووفق القانون.

٢ - واتخذت الصين التدابير التالية عملا بأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والمقررات ذات الصلة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية العربية الليبية:

(أ) في مجال صادرات الأسلحة، تتبع الصين على نحو متسق نهجا حذرا ومسؤولا، وتفرض ضوابط صارمة. وتنفذ الصين بأمانة أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، ولا تقوم بتوريد الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة من أي نوع كان إلى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها لها أو نقلها إليها؛

(ب) طلبت السلطات الصينية المختصة أن يتم تفتيش كل الشحنات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها تفتيشا دقيقا في المطارات والموانئ ذات الصلة، وفي حالة وجود معلومات تشكل أساسا معقولا ودليلا قاطعا للاعتقاد بأن الشحنة تحتوي على مواد يكون توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها محظورا بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، يجب إخضاع تلك الشحنة لتفتيش دقيق. وإذا ما تم اكتشاف مثل هذه المواد، فيتعين مصادرتها والتخلص منها وفقا لما يقتضيه القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ويتم تقديم تقرير كتابي عن ذلك إلى اللجنة. وستقوم الصين، عملا بالقرار، بمساعدة بلدان أخرى من أجل ضمان التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من قرارات المجلس؛

(ج) تمنع الصين رعاياها، وكذلك السفن أو الطائرات التي ترفع العلم الصيني، من شراء الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة من أي نوع كان من الجماهيرية العربية الليبية، بغض النظر عما إذا كان مصدر هذه المواد أصلا من الجماهيرية العربية الليبية أم لا؛

(د) تكفل الصين تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في إقليمها والتي يملكها أو يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر أشخاص أو كيانات محددين في المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) والمرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، أو أشخاصٌ أو كيانات حددتهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أو أشخاصٌ أو كيانات يتصرفون باسمهم أو بتوجيه منهم أو كياناتٌ يملكونها أو يسيطرون عليها، وتكفل الصين منع إتاحة رعاياها أو أي أشخاص أو كيانات داخل إقليمها أي أموال، أو موجودات مالية أو موارد اقتصادية، للأشخاص أو الكيانات المحددين في المرفق الثاني لقراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) أو لفائدتهم؛

(هـ) أدرجت الصين أسماء الأشخاص المحددين في قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، والأشخاص الذين حددتهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) في قائمة الأشخاص الممنوعين من الدخول إلى الصين من أجل الحيلولة دون دخولهم أراضيها الوطنية أو المرور عبرها.

٣ - واستنادا إلى مبدأ ”بلد واحد ونظامان“، تتولى الحكومة المركزية للصين مهام الدفاع والشؤون الخارجية المتعلقة بمنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، في حين تمارس هاتان المنطقتان السلطات التنفيذية والتشريعية، والقضائية المستقلة، بما في ذلك سلطة الفصل النهائي في القضايا. ولهذا السبب، ستضع المنطقتان قوانينهما ولوائحهما الخاصة اللازمة للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، عند تلقي إخطار بذلك من الحكومة المركزية.

٤ - وفي حين نأمل في أن ينفذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على نحو تام ودقيق، نرى أن الجزاءات ليست هدفا في حد ذاته، بل هي وسيلة من أجل تشجيع التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية. وتأمل الصين في أن يحترم جميع الأطراف سيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد القانونية الدولية. وتدعو الصين إلى تحقيق وقف لإطلاق النار في الجماهيرية العربية الليبية في أقرب وقت ممكن من أجل تفادي وقوع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين ومعاناة إنسانية أعظم، وتهيب بجميع الأطراف المعنية أن تحل الأزمة في الجماهيرية العربية الليبية بالطرق السلمية من خلال التفاوض والتشاور. وستواصل الصين العمل بصورة بناءة لبلوغ ذلك الهدف.